

اتجاه منتسبو الوزارات العراقية نحو تطبيق مشروع برنامج الرياضة للجميع في دوائر ومؤسسات الدولة

أ.م.د. وسن سعيد رشيد ، أ.م. لمى أكرم جلولو

العراق. جامعة بغداد. الجامعة التكنولوجية. قسم التربية البدنية وعلوم الرياضة

lumajallu@yahoo.com ، wasansaheed2013@gmail.com

الملخص

يهدف البحث الى التعرف على اتجاه منتسبي الوزارات العراقية نحو تطبيق مشروع برنامج الرياضة للجميع في دوائر ومؤسسات الدولة ومعرفة المعوقات التي تحد من هذه المشاركة سواء للذكور أو الإناث. وقد استخدم الباحثون لجمع بيانات دراستهم المنهج الوصفي بأسلوب الدراسة المسحية. وتم تطبيق أداة جمع البيانات على عينة مكونة من (٤٠٦٢) منتسباً

(ذكور وإناث) من مختلف دوائر ومؤسسات الدولة عدا الوزارات والمؤسسات الأمنية، حيث تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية. وأظهرت النتائج وجود تفاوت بأعداد الموافقين على تطبيق برنامج الرياضة للجميع في دوائر ومؤسسات الدولة مقارنة بغير الموافقين، وتركزت الإجابة بنعم لدى بعض الوزارات خلاف وزارات أخرى وفقاً لخصوصيتها ومجال عملها وإمكانية تطبيق البرنامج فيها، وأوصى الباحثون بتشريع قانون لتخصيص (٣٠) دقيقة في بداية الدوام الرسمي في دوائر ومؤسسات الدولة لأداء التمارين الرياضية ، كم أوصوا بضرورة بث الوعي الرياضي لاسيما باتجاه تطبيق برامج الرياضة للجميع والتي تعد إحدى أسباب تطور الإنتاج للمنتسب.

الكلمات المفتاحية: الرياضة للجميع ، مشروع ، مؤسسات

The trend of Employees of Iraqi ministries towards the implementation of the Sports for All project in the departments and institutions of the country

Prof.Dr. Wassan Saeed Rasheed, Assistant Prof. Luma Akram Jallo

Iraq. Baghdad University. Technology University. Department of Physical Education and Sports Science

lumajallu@yahoo.com, wasansaeed2013@gmail.com

Abstract

The research aims to identify the trend of employees of the Iraqi ministries towards the implementation of the Sports for All project in the departments and institutions of the country and to identify the obstacles that limit this participation, whether for males or females. The researchers used descriptive approach of the survey method to collect the data of their study . The data collection tool was applied to a sample of (4062) male and female employees from the various departments and institutions of the country except the ministries and security institutions, where the sample was randomly chosen. The results showed that there are disparities in the numbers of consenters to implement the sport for all program in the departments and institutions of the country compared to rejecters , and the answer was yes to some ministries other than other ministries according to their specificity and field of work and the possibility of applying the program . The researchers recommended to legislate a law to allocate (30) minutes at the beginning of official working hours in the departments and institutions of the country to perform physical exercise. The researchers also recommended the need stressing on sports awareness, especially towards the implementation of sports for all program , which is one of the reasons for the development of production of the employee .

Keywords: sport for all, project, institutions

يعد النشاط الرياضي من أهم الوسائل التي تحفظ للإنسان صحته وتدعم مقاومته لمتاعب الحياة، إذ يتفق المختصون في مجال الصحة إن ممارسة الرياضة هي أساس الإنتاج والعمل التي تجعل الإنسان له مكانة وتقدير في نفسه وفي مجتمعه، لاسيما الأشخاص غير النشيطين والأشخاص ذوو الدخل المحدود أيضاً. إذ أن الأدلة العلمية المثبتة حالياً تربط المشاركة ببرامج اللياقة والصحة ليس فقط لتحسين الصحة بل لخفض التكاليف الطبية وزيادة إنتاجية العمل

(Werner W.K Hoeger. 2002.p120)

تعد الرياضة للجميع ظاهرة اجتماعية عالمية معاصرة ، فهي تهدف إلى رفع وتحسين الكفاءة البدنية والصحية لجميع شرائح المجتمع كونها وسيلة وقائية وترفيهية. وتعني الرياضة للجميع "إتاحة الفرصة لكل فرد من أفراد الشعب لممارسة الأنشطة الرياضية في جو من الحرية يسوده الفرح والسعادة ، بقصد تحقيق النمو المنتظم المتكامل للفرد لزيادة الاستعداد للعمل"

(مروان عبد المجيد إبراهيم ، ٢٠٠١ ، ص ٥١)

وتكمن أهمية البحث في انه يلقي الضوء على برامج الرياضة للجميع وأساليب تطبيقاته والأفراد المشاركين فيها، أما من الناحية التطبيقية فانه يعد فرصة للتعرف على الكيفية التي ينظر بها منتسبو المؤسسات والدوائر الحكومية لموضوع الرياضة للجميع وإمكانية تطبيقها على جميع المنتسبين من كلا الجنسين فضلاً عن كونه دراسة ميدانية علمية عن اتجاه العاملين في دوائر ومؤسسات الدولة نحو المشاركة الفعلية في النشاط الرياضي ومعرفة المعوقات التي تحد من هذه المشاركة سواء للذكور أو الإناث ، وبالتالي تعزيز وتشجيع الأنشطة الرياضية وتنشيط الدافعية للمواصلة نحو تحقيق أهداف صحية واجتماعية وثقافية وبالتالي انعكاسه على تعزيز الاندفاع للعمل وزيادة الإنتاجية.

وتتضمن مشكلة البحث بقلّة المعرفة بماهية الرياضة للجميع وبرامجها وأسلوب تطبيقها ومفرداتها وأماكن التطبيق. لذلك ارتأى الباحثون إجراء دراسة مسحية للتعرف على اتجاه منتسبي الوزارات العراقية نحو تطبيق مشروع برنامج الرياضة للجميع في دوائر ومؤسسات الدولة لاسيما أن الدستور العراقي ولأول مرة في تاريخه وضع الفقرة الخاصة بالرياضة للجميع ضمن المادة (٣٦) من خلال حق ممارسة الرياضة حيث نصت المادة على أن "ممارسة الرياضة حق لكل فرد وعلى الدولة تشجيع أنشطتها ورعايتها وتوفير مستلزمات نجاحها" (دستور جمهورية العراق ، ٢٠٠٥)

هذه الفقرة أعطت زخماً كبيراً تجاه الممارسة الجماهيرية للرياضة، وعبر النشاطات الكثيرة وفتح صالات اللياقة البدنية في مختلف أنحاء العراق وزيادة ثقافة المجتمع عبر البرامج الرياضية والندوات ووسائل الإعلام فكثرت رواد الرياضة للجميع. ويهدف البحث الى:

١- التعرف على رغبة المنتسب بتطبيق برنامج الرياضة للجميع على وفق الوزارة التابع إليها وجنسه ومنصبه الوظيفي.

٢- اجراءات البحث:

٢-١ منهج البحث: استخدم الباحثون المنهج الوصفي بأسلوب الدراسة المسحية نظراً لملائمته لطبيعة المشكلة.

٢-٢ عينة البحث:

تم تحديد مجتمع البحث بالطريقة العمدية وهم من منتسبي الوزارات العراقية (عدا الوزارات الأمنية). وقد اختيرت عينة البحث بالطريقة العشوائية من بعض دوائر ومؤسسات الدولة، حيث بلغ عدد أفراد عينة البحث (٤٠٦٢) منتسباً (ذكور وإناث).

٢-٣ أدوات القياس:

- استمارة استبانة - استمارة تفريغ البيانات - فريق عمل مساعد

- المصادر العربية والأجنبية.

٢-٤ إجراءات البحث الميدانية: قام الباحثون بتوزيع استمارة الاستبانة (ملحق ١) على منتسبي الوزارات العراقية (عدا الوزارات الأمنية) في بعض دوائر ومؤسسات الدولة بالتعاون مع فريق عمل مساعد (ملحق ٢) لاستطلاع آراء المنتسبين حول تخصيص فترة زمنية (٣٠) دقيقة في بداية الدوام الرسمي في كافة مؤسسات ودوائر الدولة لأداء التمارين البدنية (السويدية) وإبداء الرأي حول ذلك وقد استغرقت الدراسة المسحية للفترة من ٢٠١٦/٤/١٧ ولغاية ٢٠١٧/٢/١٦. علماً أن بعض الوزارات ومؤسسات الدولة قد شملها الاستبيان قبل قرار مجلس الوزراء بدمج بعض الوزارات.

٣- عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها:

تحقيقاً لأهداف البحث في التعرف على اتجاه منتسبي المؤسسات الحكومية نحو ممارسة النشاط الرياضي، قام الباحثون بعرض النتائج التي توصلوا إليها وتحليلها وتفسيرها وكذلك التعرف على النسبة المئوية للإجابات (نعم، كلا). والجدول أدناه تبين نتائج البحث التي تم التوصل إليها وكما يأتي:

جدول (١) يبين نتائج الإجابات على استبانة مشروع الرياضة للجميع وفقاً للوزارات ومؤسسات الدولة

الإجابة ب (كلا)		الإجابة ب(نعم)		العدد الكلي	الوزارة
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار		
%٨,٣٣	٢٨	%٩١,٦٧	٣٠٨	336	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
%٦,٧٢	٨	%٩٣,٢٨	١١١	119	وزارة العلوم والتكنولوجيا
%١٣,٩٥	١٨	%٨٦,٠٥	١١١	١٢٩	وزارة الكهرباء
%٧,٨	١١	%٩٢,٢	١٣٠	141	وزارة الموارد المائية
%٨,٨٥	١٠	%٩١,١٥	١٠٣	١١٣	وزارة الإسكان والأعمار
٢١,٥٧	٢٢	%٧٨,٤٣	٨٠	١٠٢	وزارة الهجرة والمهجرين
%١٧,٢٤	٢٠	%٨٢,٧٦	٩٦	116	وزارة الصحة
%٦,٣١	٧	٩٣,٦٩	١٠٤	111	وزارة المالية
%٨,٥٩	١٧	%٩١,٤١	١٨١	١٩٨	رئاسة الوزراء
%٧,٥٥	٢٨	%٩٢,٤٥	٣٤٣	٣٧١	وزارة التربية
%١٥,٧٩	٢٤	٨٤,٢١	١٢٨	١٥٢	وزارة النفط
%١١,٣٦	١٥	%٨٨,٦٤	١١٧	١٣٢	وزارة الثقافة
%٧,٣٢	٩	%٩٢,٦٨	١١٤	١٢٣	وزارة النقل والمواصلات
%٨,٨٢	١٢	%٩١,١٨	١٢٤	١٣٦	وزارة الصناعة والمعادن
الإجابة ب (كلا)		الإجابة ب (نعم)		العدد الكلي	الوزارة
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار		
%٢٩,٢٥	٣١	%٧٠,٧٥	٧٥	١٠٦	وزارة الخارجية
%١٣,٠١	٣٢	%٨٦,٩٩	٢١٤	٢٤٦	هيئة الإعلام والاتصالات
%٥,٥٦	٦	%٩٤,٤٤	١٠٢	١٠٨	وزارة التجارة
%٥,٥٦	٢٠	%٨٠,٥٨	٨٣	١٠٣	وزارة الزراعة
%١٢,١٢	١٢	%٨٧,٨٨	٨٧	٩٩	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
%١,٧٩	٢	٩٨,٢١	١١٠	١١٢	وزارة الشباب والرياضة
%٢٠	١٨	%٨٠	٧٢	٩٠	هيئة النزاهة
%١٣,٩٥	١٨	%٨٦,٠٥	١١١	١٢٩	وزارة التخطيط
%٩,٣	١٦	%٩٠,٧	١٥٦	١٧٢	وزارة العدل
%٨,٢٧	١١	%٩١,٧٣	١٢٢	١٣٣	وزارة البيئة
%٨,٩١	٩	%٩١,٠٩	٩٢	١٠١	وزارة الدولة لشؤون المحافظات وشؤون مجلس النواب
%١٠,٣٤	٩	%٨٩,٦٦	٧٨	٨٧	وزارة البلديات والأشغال العامة
%٣٦,٦١	٦٧	%٦٣,٣٩	١١٦	١٨٣	هيئة الأوقاف
%٢,٦٣	٣	%٩٧,٣٧	١١١	١١٤	هيئة السياحة

يُظهر الجدول (١) الإجمالي أن هناك تفاوت في الإجابات حول تطبيق برنامج الرياضة للجميع فنجد أن وزارة الشباب والرياضة شكلت أعلى نسبة بالموافقة على تطبيق البرنامج، وهذا أمر طبيعي، إذ أن الوزارة هي وزارة متخصصة وتتبنى شعار الرياضة للجميع فضلاً عن تبنيها الرياضة التنافسية. وجاءت بالمراتب المتوالية وزارة السياحة، وزارة التجارة، وزارة المالية، العلوم التكنولوجية، النقل والمواصلات، وزارة التربية، الموارد المائية، وزارة البيئة، التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصناعة، الإسكان والأعمار، وزارة الدولة لشؤون المحافظات وشؤون مجلس النواب، ووزارة العدل على التوالي، وهذا مؤشر على أن المؤسسات التي تعتمد البحث العلمي بصورة تخصصية في أداء عملها بالإضافة إلى امتلاك منتسبيها الثقافة العالية والمعرفة المسبقة تجاه فوائد ممارسة الرياضي بإيمانهم بأن التمتع بصحة جيدة لا تتم إلا من خلاله، وهذا رفع نسبة الموافقة على تطبيق مشروع برنامج الرياضة للجميع بسبب تفهمهم لأهمية هذا البرنامج. وهذا ما أكده (Seurin Pierre) نقلاً عن (محمد محمد الحماحي، ١٩٩٨) إلى أن الدوافع لممارسة الأفراد الرياضة للجميع تتأثر بطبيعة الفرد وحاجاته والمستوى الثقافي (محمد محمد الحماحي، ١٩٩٨، ص ٣٩)

لاسيما أن وزارة البيئة قد اتخذت من الناحية الصحية منطلقاً لتنفيذ برامجها والتي يكون أغلبها لتوسيع المساحات الخضراء والتشجير وهذا يتناسب مع طبيعة برامج الرياضة للجميع التي تحتاج إلى بيئة مفتوحة وغنية بالأوكسجين، والتي يطلق عليها مناشط الفراغ والهواء الطلق (Activite's de loisir – plein – air) والتي تمثل أوجه النشاط التي تستفيد من الطبيعة في ممارستها (محمد محمد الحماحي، ١٩٩٨، ص ٤٤)

علاوة على ذلك أن ممارسة الرياضة في أحضان الطبيعة لا يتطلب توفير أماكن وأدوات مكلفة. ويندرج هذا تحت شعار (تدرب أينما كنت) (Practice Where Ever You Are) ويتضح من صيغة ذلك الشعار أنها تبدأ من الصفر، فلا أدوات ولا تجهيزات قد ترهق ميزانية الفرد المستهدف ولا حتى مكان محدد للممارسة، وإنما يمارس النشاط الرياضي في أي مكان متاح (كمال درويش، أمين الخولي، ٢٠٠٣، ص ٢٥)

إذ تدار أغلب ألوان أنشطة الرياضة للجميع بقدر كبير من الحرية والتبسيط وخارج الملاعب الرسمية بقواعدها المتشددة وبعيداً عن الجماهير المتعصبة وحتى أن اتخذت الشكل التنافسي فيكون ذلك من خلال مباريات مبسطة في قواعدها وأشبه بالألعاب التمهيدية أو الألعاب الصغيرة حيث القواعد مخففة ومعدلة لتتناسب الأعمال المتباينة والأجناس المختلفة للممارسين

(مروان عبد المجيد إبراهيم، ٢٠٠١، ص ٤٥)

بينما شكلت وزارة الخارجية وتليها هيئة الأوقاف أدنى نسبة موافقة حول تطبيق برنامج الرياضة للجميع، ويعزو الباحثون ذلك إلى طبيعة عمل منتسبي هذه المؤسسات وعدم وجود وقت فراغ لممارسة الرياضة في أوقات الدوام الرسمي هما السببان الرئيسيان لتدني هذه النسبة. من الجدير بالذكر أن جميع النسب المئوية للموافقة كانت أكثر من نسب الرفض وهذا أن دل على شيء فإنه يدل على التفهم والمعرفة الواسعة لدى المنتسبين على أهمية ممارسة الرياضة على الصحة الجسدية والنفسية والذهنية وإنتاجية العمل. فبوجه عام يشير (Hans) نقلاً عن (محمد محمد الحماحمي ، ١٩٩٨) إلى أن حاجة الإنسان للاستمتاع بروح اللعب وممارسة أوجه النشاط الرياضي قد أصبحت من الحاجات الأساسية في وقتنا الحاضر

(محمد محمد الحماحمي ، ١٩٩٨ ، ص٤٣)

فالنشاطات الترويحية الهادفة هي ضرورات حياتية تجلب الانشراح والسرور وتبعث فيه الحيوية وتحثه على الإقبال من جديد وبروح جديدة على العمل والإنتاج بشغف وحماس وبما يعود عليه وعلى مجتمعه بالفائدة والنفع.

(مروان عبد المجيد إبراهيم ، ٢٠٠١ ، ص٢١)

بالإضافة إلى ذلك يؤكد (أبو العلا عبد الفتاح ، ٢٠٠٣) إلى ازدياد المشكلات الصحية في أماكن العمل بشكل كبير وهذا حدث كنتيجة مباشرة للحاجة إلى النشاط البدني وليس لزيادته مع انخفاض النشاط البدني وقلة حركة الإنسان وزيادة العمل الذهني زاد من مستوى الضغوط على الإنسان .

(أبو العلا عبد الفتاح ، ٢٠٠٣ ، ص٥٧١)

وفي إحدى الدراسات التي أثبتت أن نسبة إصابات العمل لدى العمال الرياضيين تكون (5%) بينما للعمال غير الرياضيين كانت (١٧%) وهذا يعني أن الرياضة تقلل من إصابات العمل ومخاطرة بل وتعد علاجاً للعديد من المشاكل والأمراض العصرية (كارتفاع ضغط الدم والسكر والضعف النفسانية) ووسيلة وقائية لمعالجة بعض العيوب والتشوهات القوامية

(مروان عبد المجيد إبراهيم ، ٢٠٠١ ، ص١٣٢)

وهذا يعزز من فرصة تطبيق هذا المشروع على منتسبي الوزارات ومؤسسات الدولة. وقد أثبتت التجارب التي تمت في هذا المجال في بلدان متعددة أن تخصيص (١٥) دقيقة للنشاط البدني يعتبر من أفضل الاستثمارات التي توظفها السلطات السياسية لشعوبها على اعتبار أن الصحة هي في المقام الأول وفي مقدمة الأولويات، كذلك هي ليست بوقت ضائع للاقتصاد وللمتطلبات إنتاجية، فالوقت المخصص للنشاط البدني قد تم تعويضه بفعالية أكثر في مجال الأداء لجميع العاملين، فالنشاط البدني يسهم في خدمة المزاج الحسن والانشراح بالإضافة إلى تقوية صحة

الفرد وهكذا فإن الشروط المعنوية والنفسية للعمل قد تحققت بفضلها، وتختفي السلبيات أيضاً سواء ما تتعلق بالفرد ذاته من إحباط وتشاؤم وعدم مبالاة أو ما تتعلق بين الأفراد ذاتهم من عدم توافق وانسجام. (مروان عبد المجيد إبراهيم ، ٢٠٠١ ، ص١٣٢)

فالهدف من أي برامج للرياضة للجميع هو لتشجيع ممارسة النشاط البدني على جميع مستويات المجتمع على الصعيد الوطني كوسيلة لتعزيز التضامن الاجتماعي والتوعية الصحية (Sport for all . 2013-2016. P1)

جدول (٢) يبين نتائج الإجابات على استبانة مشروع الرياضة للجميع وفقاً للجنس

الوزارة	العدد الكلي	الجنس	العدد	الإجابة بـ (نعم)		الإجابة بـ (كلا)	
				التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
منتسبو الوزارات العراقية	٤٠٦٢	الذكور	٢٢٩٨	٢٠٨٠	%٩٠,٥١	٢١٨	%٩,٤٩
		الإناث	١٧٦٤	1499	%٨٤,٩٨	٢٦٥	%١٥,٠٢

ويظهر الجدول (٢) الذي يبين نتائج الإجابات على استبانة مشروع برنامج الرياضة للجميع وفقاً للجنس أن نسب الموافقة على تطبيق المشروع لدى الإناث شكلت نسبة أقل من نسبة الموافقة لدى الذكور، ويعزو الباحثون ذلك إلى التقيد بالأعراف والتقاليد بالإضافة إلى الخجل من ممارسة الرياضة وعدم وجود قاعات مغلقة لهن وهي من جملة الأسباب التي ذكرت ضمن أسباب الرفض على تطبيق البرنامج في وزارات ومؤسسات الدولة وفي أثناء الدوام الرسمي. ولو عدنا تاريخياً لهذا الموضوع سنجد أن المرأة لم تجد الفرص الكافية لتثبيت أهليتها في المشاركة الفعالة في النشاط الرياضي، فلقد وضع للمرأة حدود رسمتها أدوارها الاجتماعية كأثني، فلقد كانت المشاركة الرياضية بطريقة تقليدية حكراً على الذكور في أغلب المجتمعات الإنسانية، كما أن المناخ الثقافي الرياضي كان يوحي بأن المتطلبات البدنية والنفسية للرياضة إنما هي ذات طابع رجولي خالص، وفي دراسات مستفيضة لـ (Dorothy Harris) عن رياضة المرأة أشارت فيها إلى أن المرأة في الرياضة عبارة عن واقع وتطلع اجتماعي معاً، وهذه النتيجة تعد محيرة بالنظر إلى أدوار المرأة ومشاركتها الرياضية، فإذا كانت الذكورة والأنوثة تخدمان كمفاهيم للفروق بين الجنسين وإذا كانت الرياضة حكراً على الذكور بشكل عام وذات ملمح رجالي فإننا نجد أنفسنا أمام معضلة اجتماعية تتمثل في دور الأنثى في الرياضة، بالإضافة إلى ذلك فقد ذكرت كل من (Miller & Russell) أن عدة أسئلة قد طُرحت فيما يتصل بعلاقة المرأة بالرياضة كما أن عدة إجابات قد نشرت تتصل بالوظائف الفسيولوجية والتكوينية التشريحية، وكذلك التوازن النفسي للمرأة والآداب الاجتماعية واللياقة والاحتشام الأنثوي وأغلبها قد وقف حائلاً أمام المشاركة الكاملة

للمرأة في الرياضة في مساواة كاملة في الحقوق مع الرجال وهذا لا يعني منافسة الرجال وإنما يعني توفير كل الفرص والحقوق والامتيازات التي ينالها الرجال في الرياضة .
(مروان عبد المجيد إبراهيم ، ٢٠٠١ ، ص١٣٣)

بينما النسبة المئوية الأقل للرفض بالنسبة للذكور تركزت حول وجود بعض الأمراض لدى المنتسبين وعدم ملائمة بعض التمارين مع جميع أعمار المنتسبين، بالرغم من أن فكرة هذا المشروع هي فكرة ملائمة لجميع الأفراد من ناحية العمر والحالة الصحية كونها تمارين ترويحية خفيفة الشدة وغير تنافسية. إذ تدار أغلب ألوان أنشطة الرياضة للجميع بقدر كبير من الحرية والتبسيط وخارج الملاعب الرسمية بقواعدها المتشددة وبعيداً عن الجماهير المتعصبة وحتى أن اتخذت الشكل التنافسي فيكون ذلك من خلال مباريات مبسطة في قواعدها وأشبه بالألعاب التمهيدية أو الألعاب الصغيرة، حيث القواعد مخففة ومعدلة لتناسب الأعمال المتباينة والأجناس المختلفة للممارسين، ومناخ الرياضة للجميع يعمل على تغليب فكرة التعاون على فكرة التنافس مع ازدياد الرغبة في معاونة الأضعف أو الأقل مهارة مما يتيح لكل فرد أن يمارس الرياضة دون أن يكون موضع سخرية أو نقد.

(مروان عبد المجيد إبراهيم ، ٢٠٠١ ، ص٤٥)

جدول (٣) يبين نتائج الإجابات على استبانة مشروع الرياضة للجميع وفقاً للمنصب الوظيفي

الإجابة ب (كلا)		الإجابة ب(نعم)		العدد الكلي	المنصب الوظيفي
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار		
٦,٨٨%	١٦٢	٩٣,١٢%	٢١٩٢	٢٣٥٤	إداري
١٧,٥١%	٢٩٩	٨٢,٤٩%	١٤٠٩	١٧٠٨	فني

يبين الجدول (٣) نتائج الإجابات على استبانة مشروع الرياضة للجميع وفقاً للمنصب الوظيفي، إذ أظهرت نتائج النسب المئوية للإجابة بنعم للمنتسبين بصفة (إداري) أكثر من نسبة الإجابة بنعم للمنتسبين بصفة (فني)، ويعزو الباحثون ذلك إلى أن العمل الإداري والذي يتطلب الجلوس لفترات طويلة خلف المكاتب مما يضيف حالة من الكسل والجمود على الجسم وكحالة طبيعية فإن الشخص الإداري يكون رغباً بأداء حركات تؤدي إلى كسر حالة الجمود ونبد حياة الخمول وانتقاله من حالة العزلة خلف المكاتب إلى المساحات الأكبر والمفتوحة، فالنشاط البدني للإنسان حركة بشرية قديمة قدم الإنسان نفسه منذ الخليقة كانت تحدث دون تنظيم وإعداد مسبق لها بل تأتي عفوية تلقائية تحتملها ضرورات الحياة آنذاك في العيش والبقاء

(مروان عبد المجيد إبراهيم ، ٢٠٠١ ، ص٢٤)

٤- الاستنتاجات والتوصيات:

٤-١ الاستنتاجات:

- ١- ضعف الوعي باتجاه الرياضة بشكل عام والرياضة للجميع بشكل خاص.
- ٢- وجود رغبة كبيرة جدا لممارسة الرياضة للجميع.
- ٣- لا يوجد فرق كبير من ناحية اختلاف الجنس في الموافقة على المشاركة في برامج الرياضة للجميع وتفوق النساء أحيانا في بعض الوزارات على الرجال.
- ٤- قلة أو انعدام المتخصصين بتنفيذ برامج الرياضة للجميع في وزارات ومؤسسات الدولة.
- ٥- إمكانية أداء برامج الرياضة للجميع تتفاوت من وزارة إلى أخرى بسبب قلة المساحة وتوجه الوزارة.

٤-٢ التوصيات:

- ١- تشريع قانون لتخصيص فترة زمنية (٣٠) دقيقة في بداية الدوام الرسمي في كافة مؤسسات ودوائر الدولة لأداء التمارين البدنية.
- ٢- التوعية بفائدة ممارسة الرياضة بشكل عام والرياضة للجميع بشكل خاص.
- ٣- تعيين متخصصين بتنفيذ برامج الرياضة للجميع في وزارات ومؤسسات الدولة.
- ٤- إجراء برامج الرياضة للجميع مشتركة بين الوزارات.

المصادر:

- أبو العلا عبد الفتاح، (٢٠٠٣). فسيولوجيا التدريب والرياضة، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة.

- دستور جمهورية العراق، (٢٠٠٥).

- كمال درويش، أمين الخولي، (٢٠٠٣). تجارب الأمم في تخطيط حملات الرياضة للجميع (دراسة عبر ثقافية)، دار الفكر العربي، القاهرة.

- مروان عبد المجيد إبراهيم، ٢٠٠١، اللياقة والرياضة للجميع، ط١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

- محمد محمد الحماحي، (١٩٩٨). الرياضة للجميع الفلسفة والتطبيق، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.

- Sport for all (2013-2016). Promotion of Olympic Values, World Programmes, Olympic Solidarity.

- Werner W.K Hoeger, Lori W. Turner and Brent Q. Hafeni,2002, Wellness Guidelines for a healthy lifestyle, 3rded.,Wadsworth Group, Canada.

الملحق (١)

وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي

جامعة بغداد/كلية التربية
البدنية وعلوم الرياضة

استمارة استبانة

تحية طيبة...

في النية إجراء دراسة مسحية حول مشروع برنامج الرياضة للجميع والذي يتضمن تخصيص فترة زمنية (٣٠ دقيقة) في بداية الدوام الرسمي في كافة مؤسسات ودوائر الدولة لأداء التمارين البدنية (التمارين السويدية)، إذا علمنا إن الفقرة ٣٦ في الدستور العراقي نصت على ان "الرياضة حق لجميع أفراد الشعب وعلى الدولة رعايتها وتوفير مستلزمات نجاحها" ولكونكم المعنيين بهذا الأمر يرجى إبداء الرأي بوضع دائرة حول كلمة (نعم أو لا) على السؤال التالي:

- هل أنت مع مشروع برنامج الرياضة للجميع في جميع مؤسسات ودوائر الدولة؟

ملاحظة: إذا كانت الإجابة بـ (لا) يرجى ذكر الأسباب التي دعتك إلى رفض المشروع.

١- نعم ٢- لا

الأسباب:

(١)

(٢)

(٣)

(٤) اسم الدائرة أو المؤسسة:

الجنس: ذكر أنثى

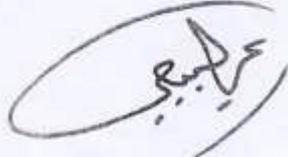
المنصب الوظيفي: إداري فني

الباحثون

الملحق (٢) أسماء فريق العمل المساعد

- ١- عمر أحمد عزيز.
- ٢- أكرم وهبي.
- ٣- محمد رضا عبد الأمير.
- ٤- وسيم بهنام.
- ٥- ثامر عبد الجبار.
- ٦- أغاريد سالم عبد الرضا.
- ٧- مروة سعد عباس.
- ٨- وليد عبد الرحمن علوان.
- ٩- زينة محمد خضير.
- ١٠- عمار عبد الحسن كزار.
- ١١- جبار غضبان سمين.
- ١٢- سلوى مهدي صالح.
- ١٣- حسن هادي شغيت.
- ١٤- فنار يوسف يعقوب.
- ١٥- سلام أحمد الكعبي.
- ١٦- أنسام نعمت السماك.
- ١٧- أناهيد أحمد سعيد.
- ١٨- علي سعيد رشيد.
- ١٩- يحيى حسب الله حسين.
- ٢٠- نور ثامر شاكر.
- ٢١- شاكر محمود محمد.

الملحق (٣) أمر تسهيل المهمة إلى دوائر ومؤسسات الدولة

Ministry of Higher Education and Scientific Research University of Baghdad College of Physical Education and Sports Science Personnel		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة شعبة الموارد البشرية
No. :		العدد، ٤٦٧/٥
Date :		التاريخ، ٤/١٦/٢٠١٧
الى/دوائر الدولة ومؤسساتها كافة		
م/تسهيل مهمة		
نهديكم اطيب التحيات..		
<p>قدمت الدكتورة (وسن سعيد رشيد) التدريسية في كليتنا بحثاً حول مشروع برنامج الرياضة للجميع وفي النية اجراء استبيان لمؤسسات ودوائر الدولة كافة لابداء الرأي حول الموضوع اعلاه. راجين تسهيل مهمتها شاكرين تعاونكم معنا خدمة للصالح العام</p>		
مع التقدير		
		
أ.د عدي طارق الربيعي		
العميد		
٢٠١٦/٢/١٤		
نسخة منه الى//		
<ul style="list-style-type: none">• مكتب السيد العميد/للتفضل بالاطلاع مع التقدير• السيد معاون العميد/للتفضل بالاطلاع مع التقدير• فرع الالعب الفردية/هامشكم بتاريخ ٢٠١٧/٢/٦• الحفظ العام/الاضبارة الشخصية .		
٢٠١٧		
<small>العراق - بغداد - جامعة بغداد - الجادرية - مكتب بريد جامعة بغداد-كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة-ص.ب ٤٧٠٦٩ هـ-بغداد ٤٣٠٠٩٦٤٧٧٨٤٣٠ - مكتب السيد العميد ٣٣٢٤٧٧٦٣٣٢ - فاكس ٠٠٩٦٤١٧٧٦٢٢٠ E-mail: master@cope.uobaghdad.edu.iq</small>		